العدد (2597)
السنة العاشرة - الخميس
(20) أيلول 2012

اوراق اقتصادية

▪ باسم عبد الهادي حسن

"نظرية" قالة بالة

منذ فترة ليست بالقصيرة وموضوع حذف الأصفار من العملة العراقية يأخذ حيزا كبيرا من النقاش والجدل على الصعد كافة الاقتصادية والسياسية والشعبية وعندما أقول الشعبية يجب أن لا ننسى "الصالونات الثقافية المتنقلة" المكروباص او ما يعرف لدينا بـ (الكية) فما أن تمر باختناق مروري حتى يبدأ احدهم بالتذمر ليجيبه آخر لتجد في النهاية أن الركاب قد انقسموا إلى فريقين، احدهم مؤيد لما قاله الأول والآخر معارض غير مستفيدين من فكرة التوافق المطبقة على المستوى السياسي.

وبالعودة إلى موضوعنا، فعملية حذف الأصفار ليست بالجديدة وإنما هي مطبقة منذ زمن بعيد، وهناك الكثير من التجارب الدولية التي مرت بها البلدان من الشرق والغرب، وربما تكون التجربة الألمانية هي الأبرز تاريخيا، وما أصاب المارك الألماني من ضرر نتيجة التضخم الجامح الذي أصاب الاقتصاد الألماني بعد الحرب العالمية الأولى، وكثيرا ما يذكر الاقتصاديون مثل السيدة الألمانية التي ذهبت للتسوق حاملة معها سلة مليئة بالماركات وما أن وضعتها على الأرض لشراء بعض الخضراوات حتى أقدم احد اللصوص على سرقة السلة تاركا الماركات على الأرض وهذا المثل يبين تدهور قيمة العملة حتى أصبحت قيمة السلة اكبر من كل الماركات التي بداخلها.

وعلى الرغم من أن الدينار العراقي لم يصل الى حالة المارك أو غيره من العملات الأخرى إلا أن العقود الثلاث العجاف التي أرهقت اقتصادنا تركت ملامحها على الدينار لتراجع قيمته من دينار مقابل كل ثلاثة دولارات في أواسط السبعينيات إلى أكثر من ثلاثة آلاف دينار لكل دولار في أواسط عام ٢٠٠٣، ورغم التحسن الذي طرأ على العملة خلال السنوات الماضية واقتراب قيمتها إلى حدود ألف ومائتين دينار مقابل كل دولار إلا أن التضخم ما انفك يطارد العملة وان كان بنسب اقل من ذي قبل بكثير.

إن حالة الفراغ الأمني التي شهدتها السنوات الماضية أثرت بشكل كبير على مسارات النمو الاقتصادي وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في الوضع الأمني إلا أن السوق لا تزال بعيدة عن الاستقرار وبالتالي فهي معرضة الى ما يعرف بصدمات العرض والتي تؤثر بشكل كبير على الأسعار، وذلك بفعل عوامل مثبطة للاستقرار الاقتصادي تتصدرها عملية المضاربة لاسيما في سوق العقارات والتي توفر حواضن لعمليات غسل العملة في إطار المكاسب السريعة التي تولدها المضاربة.

وفي هذا السياق نحن نرى أن عملية حذف الأصفار قد لا تأتي أوكلها في الوقت الحاضر وهي بحاجة إلى المزيد من الوقت وذلك اعتمادا على معطيات السوق وحالة الاستقرار، ولا بد من التأكيد على ان اختيار الوقت المناسب لهذه العملية سيكون احد أهم عوامل نجاحها والتي يجب أن تعتمد على دراسات علمية دقيقة وليس كما اقترح احد المسؤولين في اختيار حل وسط بين توقيت البنك المركزي وتوقيت الحكومة، فالمشاكل الاقتصادية يا سيدي لا تحل بالأساليب العشوائية وإلا لكانت "نظرية قالة بالة" هي الحل ونحسب من واحد للعشرة وتنتهي المشكلة.

عدّوه مدرسة مصرفية عالمية

ماليون: تواجد البنك العربي دليل على نجاح قطاعنا النقدي

□ بغداد /أحمد عبد ربه

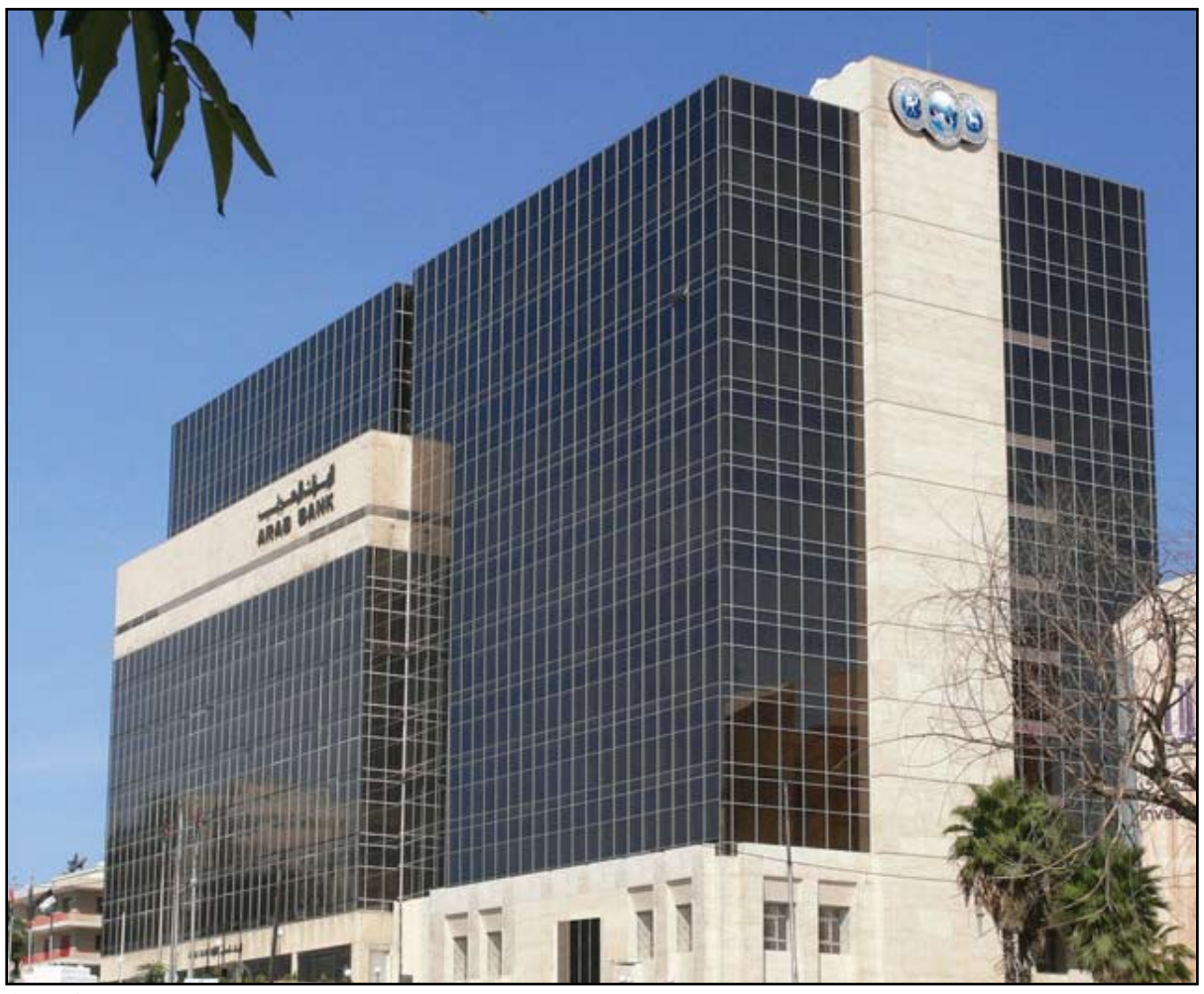

مقر البنك العربي (ارشيف)

اعتبر خبراء ماليون ومصرفيون تواجد البنك العربي بالعراق دليلاً على رصانة ونجاح القطاع النقدي بالبلاد، مشيرين إلى أن الأخير يشهد منافسة حقيقية من قبل المصارف والشركات.

ويعد البنك ثقلاً مالياً كبيراً في عالم المال ويسعى إلى فتح فروع له بالعراق ضمن خططه المستقبلية. وهو بنك أردني تأسس ١٩٣٠ ويعتبر من أضخم المصارف العالمية وتنتشر فروعه في معظم دول العالم .

وقال مدير رابطة المصارف الأهلية عبد العزيز الحسون لـ (المدى): ان دخول البنك العربي إلى العراق يعطي مؤشراً واضحاً على نجاح السياسة النقدية بالبلاد، فضلاً عن كونه برهانا يثبت تقدم الحركة الاستثمارية في العراق، معتبراً البنك العربي مدرسة مصرفية عالمية قضت أكثر من ثمانين عاماً تعمل في مجال المال .

وأضاف الحسون : هناك رغبة كبيرة من قبل المصارف العالمية في التعاقد مع المصارف العراقية من أجل المشاركة في عملها ونقل التكنولوجيا المصرفية العالمية إليها، مشيراً الى القطاع المصرفي العراقي بدأ يتطور ويؤدي أعماله بشكل جيد.

من جانبه، قال الخبير المالي فاروق الرمضاني لـ (المدى): إن الانفراج المالي بين العراق والمصارف العالمية المعروفة من شأنه أن يدعم السياسة المالية ويخلق بيئة تنافسية بين المصارف العراقية والأجنبية العاملة في البلاد، لافتاً إلى ان البنك العربي وهو بنك أردني رصين في تعاملاته المالية .

وعدّ الرمضاني بلاده سوقاً واعدة للقطاع المصرفي العربي والأجنبي، مبيناً أن البيئة الاستثمارية بالبلد تشهد منافسة حقيقية من قبل الشركات العالمية.

ولفت إلى أن الشخصيات الاقتصادية التي أدارت البنك العربي كانت لها سمعة جيدة وخبرة كبيرة في مجال المال .

وأكد البنك العربي انه بصدد دراسة التواجد في العراق ضمن خططه المستقبلية، مشيرا إلى أن الأمر يحتاج إلى تقييم وبالتالي إلى وقت.

وقال رئيس مجلس إدارة البنك العربي صبيح المصري في تصريحات صحفية: إن المجلس سيضع خطة بالتعاون مع الإدارة التنفيذية لتفعيل عودته في المنافسة وتحقيق النمو والربحية بالعراق.

وفي وقت سابق، بين البنك المركزي العراقي أن المصارف الأجنبية العاملة في العراق لا تعمل بصفة مستقلة، بل تحت مظلة بنوك أهلية محلية، مبيناً أن استثمارات الدول الإقليمية في العراق ذات صبغة تجارية وتفتقر إلى المواصفات العالمية.

وقال مستشار البنك المركزي مظهر محمد صالح: إن "الاستثمار المصرفي الأجنبي في العراق يعمل تحت مظلة بنوك عراقية أهلية"، مبيناً أنه" لا يعمل بشكل صريح كمصارف أجنبية، وهو إن وجد، فعلى شكل فروع لشركات مصرفية أجنبية لا تتمتع بالقوة مقارنة بالشركات المصرفية العالمية".

وكانت العديد من المصارف العربية والأجنبية تقدمت بعد صدور قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤، للحصول على تراخيص بتأسيس مصارف خاصة في العراق سواء بنسبة ١٠٠٪ ، أو بالمشاركة مع مصارف عراقية محلية، أو لفتح فروع لها للعمل في العراق، إلا أن الظروف الأمنية حالت دون ذلك، باستثناء بعض المشاركات القليلة التي تحققت مع عدد من المصارف الوطنية.

ويعمل في العراق ٤٤ مصرفاً أهلياً وأجنبياً بضمنها فروع لمصارف لبنانية وإماراتية وإيرانية وتركية إضافة الى ٦ مصارف حكومية هي الرافدين والرشيد والمصرف العراقي للتجارة والمصرف الصناعي والمصرف الزراعي والمصرف العقاري.

برلمانية قانون البنى التحتية غامض

□ بغداد / رافد صبار

أفادت عضو مجلس النواب ماجدة التميمي بأن أبرز الملاحظات على قانون البنى التحتية تكمن في كونه يخلو من التفاصيل التي تضمن سلامة المال العام من الهدر والفساد، مشيرة إلى ان التلكؤ الذي حصل في المشاريع السابقة هو من أهم دوافع الحرص.

وقالت التميمي في تصريح للمدى: إن التخوف الكبير يتمثل بعدم وجود آليات واضحة لتنفيذ المشروع، خصوصا وان المبلغ الذي أعلن عنه غير الذي ورد في القراءة الأولى، إذ تبين أن المبلغ هو ٤٢ مليار دولار بينما الذي ذكر في القراءة الأولى ٣٧ مليار دولار.

وأضافت أن البرلمان العراقي يعتبر المسؤول الاول على اموال العراق وبالتالي عليه معرفة كل صغيرة وكبيرة عن أبواب صرف المبلغ المرصود للمشروع والشركات التي ستعمل عليه.

من جانبه، كشف عضو اللجنة المالية في مجلس النواب هيثم الجبوري عن وجود أسباب سياسية أخرت إقرار قانون البنى التحتية، معبراً عن استيائه من المنافع الحزبية والشخصية التي دفعت بعض أعضاء الى رفض القانون.

وقال الجبوري: ان القانون تم دراسته بشكل تفصيلي من قبل الحكومة العراقية، مبيناً أن المشاريع ستتسلمها الشركة مباشرة .

واعتبر النائب عن القائمة العراقية عبد ذياب العجيلي أضرار قانون البنى التحتية أكثر من منافعه، وفيما أكد أنه يعتمد على آلية الدفع بالآجل، أشار إلى أن هناك صعوبة في تمرير القانون بسبب ضعف المؤسسات الحكومية الإدارية والمالية.

وقال العجيلي في بيان تلقت المدى نسخة منه: إن "أضرار القانون أكثر من منافعه، لأنه يعتمد على آلية الدفع بالآجل وليس وفق المبدأ المعتاد بالتعاقد مع الشركات المنفذة للمشاريع"، مبيناً أن "العراق غادر الزمن السابق مثقلاً بديون صنعها النظام في ذلك الوقت، ومن الأفضل عدم الدخول في مجازفة من هذا النوع مرة أخرى من خلال الاقتراض من المؤسسات الدولية والبنوك العالمية".

وأضاف العجيلي أن "هناك صعوبة في تمرير مشروع قانون البنى التحتية والعمل به"، عازيا السبب إلى "ضعف المؤسسات الحكومية الإدارية والمالية التي أخفقت على مدى السنوات الماضية بتنفيذ مشاريع الاستثمار في ظل الفساد المستشري في المؤسسات".

الاقتصاد النيابية تشكك في مبررات تلكؤ البطاقة التموينية

□ بغداد / مشرق الأسدي

عدت لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية الأسباب المقدمة من قبل وزارة التجارة بخصوص التلكؤ في إيصال جميع مفردات البطاقة التموينية بأنها غير مبررة، مبينة أن السبب الرئيس هو عدم وجود برنامج وآلية مناسبة للوزارة تمكنها من تسليم المفردات في وقتها المحدد، مطالبة الوزارة بضرورة إجراء توقيتات ومواعيد لتسليم مفردات البطاقة التموينية لا يتجاوز الـ ٢٠ أو ٢٥ من كل شهر.

وقال مقرر لجنة الاقتصاد والاستثمار النائب عن التحالف الكردستاني محما خليل في حديث خصّ به "المدى" : إن "هنالك عدة أسباب قدمها وزير التجارة خلال لقائه مع اللجنة بخصوص التلكؤ في إيصال جميع مفردات البطاقة التموينية إلى المواطن، أهمها هو أن التخصيصات المالية لوزارته قليلة ولا تطلق في موعدها المحدد، حيث قال الوزير إن "تخصيصات البطاقة التموينية تكفي لتأمين جميع المفردات لثمانية أو لتسعة أشهر فقط"، وعلى اثر ذلك طالبت اللجنة بزيادة تخصيصات البطاقة التموينية، حتى لا تتحجج الوزارة وتقدم ذرائعها بشان هذا الأمر، ومن الواجب على وزير التجارة أن يؤمن مفردات البطاقة التموينية لثمانية أشهر على الأقل، ليكون خارج دائرة العتب وتتحمل وزارة المالية والبرلمان المسؤولية كونهم لم يوفروا تخصيصات مالية للبطاقة التموينية".

موضحا أن "هنالك بيانات غير صحيحة للوزارة، ولا توجد إحصائية صحيحة حتى الآن بخصوص عدد نفوس الشعب، لكن المهم هو أن هنالك أكثر من سبعة ملايين بطاقة تموينية في عموم البلاد، ويجب تأمين مفرداتها"، وشدد خليل على أن هذا السبب هو ثانوي، موضحا أن "السبب الرئيس هو عدم وجود إمكانية وبرنامج للوزارة بخصوص تأمين تلك المفردات"، مشيرا إلى أن "هذا التلكؤ في مواعيد التجهيز لا يقتصر على العاصمة بغداد وحسب بل يشمل جميع محافظات البلاد".

وزاد بالقول "يجب متابعة الوكلاء أيضا كونهم غير متعاونين"، مبينا أن "الوكلاء يرغبون في أن تأتي مفردات البطاقة التموينية مفردة مفردة لكي يستغلون المواطن ويأخذون في كل مرة مبلغ حصة كاملة"، مطالبا وزارة التجارة بضرورة إجراء توقيتات ومواعيد لتسليم جميع مفردات البطاقة التموينية لا يتجاوز الـ٢٠ أو الـ٢٥ من كل شهر.

من جهته، بيّن عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النائب عن كتلة الأحرار عبد الحسين ريسان، أن نقص مفردات البطاقة التموينية يخص مئة بالمئة ملفات الفساد الإداري في وزارة التجارة، وتحديدا في الشركات المعنية بتأمين تلك المفردات، مشددا في الوقت ذاته على أن المواطن سينعم بجميع مفردات البطاقة التموينية عند القضاء على الفساد الإداري والمالي في وزارة التجارة.وقال ريسان في تصريح خاص بـ"المدى" إن "المواطن ينعم بجميع مفردات البطاقة التموينية، إذا قضينا على الفساد الإداري والمالي في وزارة التجارة"، مضيفا أن "نقص مفردات البطاقة التموينية يخص مئة بالمئة ملفات الفساد الإداري في الوزارة وتحديدا في الشركات المعنية بتأمين مواد البطاقة".

وأوضح ريسان أن "هنالك لجنة تشكلت في مجلس النواب قبل سنة وسبعة اشهر، لحصر وتقييم وإصدار التوصيات بشان ملفات الفساد في وزارة التجارة، وللأسف فقد انقضى سنة وثمانية اشهر ولم تكتب اللجنة تقريرها بخصوص ملفات الفساد منذ ٢٠٠٨ الى ٢٠١٢"، مبينا أن "التأخير هذا بسبب الضغوطات السياسية، لان الوزير من كتلة سياسية والوزير الآخر من كتلة سياسية أخرى، وإذا استجوبنا الوزير الفلاني فان الكتلة الفلانية ستقوم بنفس الطريقة، والموضوع باق على ما هو عليه". هذا وبحسب بيان لوزارة التجارة تلقت "المدى" نسخة منه، أعلنت فيه عن طرحها مناقصة تجهيز ٥٠ ألف طن من مادة السكر الأبيض، لتغطية متطلبات البطاقة التموينية.

وتابع البيان أن "المناقصة لهذه المادة يجب أن تكون من مناشئ البرازيل وأوروبا والإمارات وذلك حسب المواصفات المعتمدة لديها وحسب خيار المشتري بالدفع النقدي او اعتماد مستندي"، مشيرا إلى ان "الوزارة لديها آليات وضوابط مركزية للتعاقدات والمناقصات التي تجريها بشفافية عالية، حيث ستقوم باستبعاد أي عطاء غير مستوف للشروط والمواصفات المعتمدة لديها كونها غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات".

وبين النائب المستقل كاظم الصيادي في تصريح لإحدى وسائل الإعلام في وقت سابق أن "مجلس النواب يسير في واد وما يتعرض له الشعب في واد أخر"، مشيرا الى ان "هناك بعض المافيات تستفيد من مبالغ البطاقة التموينية وتعمل على ان لا تذهب تلك الأموال لشراء قوت الشعب"، مضيفا أن "هنالك مقترحا بتوزيع الأموال على الشعب على أساس البطاقة التموينية، أو يكون استيراد المواد الغذائية من قبل تجار مختصين يبحثون عن منفعة صغيرة وهذا يمكن ان يقلل الفساد"، موضحا أن "مجلس النواب والحكومة غير جادين في حل هذه المشكلة"، مشددا على ضرورة توضيح التخصيصات الموضوعة للبطاقة التموينية، والتي بلغت حتى الآن ٣٢ ألفا و ٥٠٠ مليون دولار، لكن ما تم صرفه لا يقدر بقيمة ١٠ مليارات فأين بقية التخصيص؟

275 مليار دولار للاستثمار ضمن الخطة الخمسية

□ بغداد / المدى

أعلنت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي عن تخصيص ٢٧٥ مليار دولار ضمن الخطة الخمسية ٢٠١٣ ـــ ٢٠١٧، داعية الشركات الأجنبية إلى الاستفادة من الفرص الاستثمارية في العراق.

وقال وزير التخطيط علي يوسف الشكري في بيان صدر أمس على هامش مشاركته في مؤتمر المال والاستثمار المنعقد حاليا في لندن اطلعت عليه، إن "الوزارة خصصت مبالغ تتراوح ما بين ٢٥٠ إلى ٢٧٥ مليار دولار للاستثمار ضمن الخطة الخمسية للسنوات ٢٠١٣ ـــ ٢٠١٧"، مبينا أن "تخصيص هذه المبالغ سيكون لها اثر ايجابي على دفع وتيرة التنمية إلى الإمام" .

وأضاف الشكري أن "العراق أصبح يمثل بيئة استثمارية خصبة نتيجة للاستقرار الذي تشهده البلاد، إضافة إلى حاجة التنمية إلى الكثير من البناء والإعمار في مختلف المجالات"، مؤكدا أن "التخصيصات ستعطي للاستثمار مساحة جيدة إضافة إلى تركيزها على قطاعات حيوية ومهمة من بينها الزراعة والسياحة، فضلا عن دعم القطاع الخاص العراقي". ودعا الشكري الشركات الأجنبية إلى "الاستفادة من الفرص الاستثمارية الكبيرة وخاصة في مجالات الإسكان والسياحة والتعليم العالي والصناعة والزراعة" .

وكان عدد من الاقتصاديين انتقدوا، في شهر كانون الثاني الماضي، الخطط التنموية والبشرية في العراق التي تسعى الجهات الحكومية للارتقاء بها والقضاء على الفقر ورفع المستوى المعيشي للفرد العراقي ضمن خطتها الخمسية التي أعلنت عنها سابقا، معتبرين أن الإجراءات التي اتخذها العراق لم تقلل من حالة الفقر الموجود في العراق. وأكد وكيل وزارة التخطيط مهدي العلاق، خلال حزيران من العام الماضي ٢٠١١، إن نسبة مستوى الفقر في العراق تشكل ٢٣٪، وهو ما يعني أن ربع سكان العراق يعيشون دون خط الفقر، منهم ما يقرب من ٥٪ في مستوى الفقر المدقع"، مبينا أن خط الفقر يشمل الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية.